

Distr.: General  
20 September 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والسبعون  
البنود 31 و 61 و 69 و 71 و 83 و 129 من جدول الأعمال  
منع نشوب النزاعات المسلحة  
بناء السلام والحفاظ على السلام  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب  
وما يتصل بذلك من تعصب  
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها  
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي  
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم  
الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

## رسالة مؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة من وزير خارجية جمهورية أذربيجان، جيهون بيراموف، بشأن التدابير الرامية إلى حماية سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وضمان أمن مواطنيها وسلامتهم، واستعادة النظام الدستوري في منطقة كاراباخ في أذربيجان، التي اتخذت ردا على الاستقراعات المسلحة المنتظمة والأعمال الإرهابية التي ترتكبها القوات المسلحة الأرمنية المنتشرة والموجودة بطريقة غير قانونية في الأراضي التي تدخل ضمن سيادة أذربيجان (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 31 و 61 و 69 و 71 و 83 و 129 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

### رسالة مؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية جمهورية أذربيجان

أكتب إليكم بشأن سعي أرمينيا مجدداً إلى استغلال مجلس الأمن في حملتها الرامية إلى تضليل المجتمع الدولي.

فقد وجهت أرمينيا مرة أخرى نداء إلى مجلس الأمن في انتهاك صارخ للمقتضيات الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتتصل مناشدة أرمينيا المجلس بالتدابير المحلية التي اتخذتها القوات المسلحة لأذربيجان لمكافحة الإرهاب داخل الأراضي الخاضعة لسيادتها في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وهذا الاستغلال الأرعن للمجلس مجدداً غير مقبول بتاتا ويشكل مساً خطيراً بسلطة هذه الهيئة الموقرة وسمعتها، ويجب أن يرفض رفضاً قاطعاً.

إن ما تحاول أرمينيا أن تصوره للمجتمع الدولي على أنه هجوم على السكان "المسالمين" في منطقة كاراباخ في أذربيجان هو، في الواقع، تدابير محلية اتخذتها القوات المسلحة الأذربيجانية لمكافحة الإرهاب بما يتماشى تماماً مع حقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة في نزع سلاح التشكيلات المسلحة الأرمينية المتمركزة بصورة غير قانونية في الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان.

ومحاولة أرمينيا اتهام أذربيجان بانتهاك البيان الثلاثي الصادر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عن قادة أذربيجان والاتحاد الروسي وأرمينيا هي كذلك محاولة زائفة ولا أساس لها من الصحة.

بل إن أرمينيا، على العكس من ذلك، هي التي تجاهلت تجاهلاً صارخاً التزامها بموجب الوثيقة المذكورة أعلاه فيما يتعلق بانسحاب قواتها من أراضي أذربيجان. فعلى امتداد السنوات الثلاث المنصرمة منذ توقيع ذلك البيان، احتفظت أرمينيا داخل أراضي أذربيجان بتشكيلات مسلحة تتألف من أكثر من 10 000 فرد مجهزين بأسلحة ثقيلة من قبيل الدبابات وغيرها من المركبات المدرعة، وقطع المدفعية، وعدد كبير من قاذفات الصواريخ، ومدافع الهاون، والمعدات الحربية الكهرومغناطيسية، وأنواع أخرى من الأسلحة الهجومية.

وقد حافظت أرمينيا على هذه القوات المسلحة غير الشرعية عن طريق مدها بالدعم العسكري - التقني واللوجستي والمالي المباشر، بما في ذلك بواسطة إساءة استخدام طريق لانتشين، في مسعى يرمي إلى إحياء النزعة الانفصالية في الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان تحقيقاً لسياستها الانتقامية.

وقد ازداد هذا الحشد العسكري غير القانوني تكاثفاً خلال الأشهر الماضية بموازة مع حملة التشهير التي تشنها أرمينيا في أنحاء العالم قاطبة ضد أذربيجان استناداً إلى اتهامات مزيفة بما يسمى "الحصار" و "الأزمة الإنسانية".

وقد انهار أساس هذه الحملة التشهيرية في 18 أيلول/سبتمبر 2023 في ضوء القيام في نهاية المطاف بتنفيذ عرض أذربيجان المتمثل في استخدام طرق متعددة لتسليم البضائع لتلبية احتياجات السكان

ذوي الأصل الأرمني في منطقة كاراباخ في أذربيجان. ولم تقتأ أذربيجان تحذر من مغامرة أرمينيا العسكرية اللائحة في الأفق منذ عدة أسابيع في ضوء أعمال الهندسة العسكرية المكثفة وتمركز القوات.

وهكذا، في أعقاب الجهود الدبلوماسية النشطة التي بذلتها عدة جهات فاعلة دولية، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نهاية المطاف بتسليم السلع الإنسانية بصورة متزامنة عبر أغدام ولاتشين بعد أسابيع من التأخير المفتعل الناجم عن العراقيل غير المشروعة التي وضعتها أرمينيا والنظام العميل التابع لها.

وبعد أن فشلت أرمينيا في فرض روايتها الملفقة على المجتمع الدولي بواسطة ما يُدعى "الخطة الإنسانية"، لجأت إلى الاستفزاز العسكري في اليوم التالي، وهو 19 أيلول/سبتمبر 2023، لإثارة رد انتقامي من الجانب الأذربيجاني من أجل مواصلة لعبة إلقاء اللوم على أذربيجان بطريقة عارية عن الصحة.

وهكذا، ونتيجة لانفجار الألغام التي زرعتها مجموعة تخريبية أرمينية على طريق فوزولي - أحمدبيلي - شوشا، لقي شخصان مدنيان من عمال بناء الطرق حتقهما بطريقة مفجعة. ووقع أربعة من ضباط الشرطة ضحية انفجار ألغام أخرى في منطقة محاذية لنفس المنطقة عندما كانوا يحاولون تفقد موقع الحادث المذكور. وأدت انفجارات الألغام هذه أيضا إلى إصابة ستة آخرين من أفراد الشرطة الأذربيجانية بجروح خطيرة.

ولأن المنطقة التي وقعت فيها هذه الانفجارات كانت تستخدم استخدما منتظما من جانب أذربيجان من قبل فإن ذلك لا يدع مجالا للشك في أن الجماعة التخريبية الأرمينية التي تسلمت إلى المنطقة هي التي زرعت هذه الألغام في الآونة الأخيرة.

وردا على الأعمال التخريبية التي تقوم بها التشكيلات المسلحة الأرمينية والتي تلحق خسائر بالمدنيين والعسكريين، اتخذت القوات المسلحة الأذربيجانية تدابير محلية لمكافحة الإرهاب لنزع سلاح هذه التشكيلات المسلحة غير القانونية والقضاء على الخطر الوشيك الذي يهدد سلامة الأفراد المدنيين والعسكريين الأذربيجانيين وأمنهم.

وتهدف تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها أذربيجان حصرا إلى القضاء على الأهداف العسكرية المشروعة داخل الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان. ومن ثم، فإنها تتماشى تماما مع الحق السيادي لأذربيجان في الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تصرفت أذربيجان في امتثال تام لقواعد القانون الإنساني. واتخذت جميع التدابير اللازمة لتقادي الأضرار الجانبية التي تلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. لذا فإن كل الاتهامات الموجهة للقوات المسلحة الأذربيجانية بتعمد استهداف المدنيين هي اتهامات باطلة وواهية.

فمنذ اللحظات الأولى، أصدرت وزارة الدفاع الأذربيجانية عدة بيانات عامة تدعو المدنيين إلى الابتعاد عن المنشآت العسكرية.

وقد تصرفت القوات المسلحة لأذربيجان بطريقة مهنية مثالية باستخدام ذخيرة عالية الدقة للقضاء على المنشآت العسكرية غير القانونية فحسب. ويأتي ذلك أيضا على خلفية المحاولة الطائشة التي تقوم بها التشكيلات المسلحة التابعة لأرمينيا لنشر المعدات والمنشآت العسكرية بوقاحة داخل المناطق السكنية.

وكما يتضح من لقطات عدة أشرطة مصورة، امتنعت القوات المسلحة الأذربيجانية عن استهداف تلك الأهداف العسكرية المشروعة لهدف وحيد هو عدم إلحاق الضرر بالمدنيين.

وكشفت تدابير مكافحة الإرهاب عن حجم التسليح غير القانوني من جانب أرمينيا على الرغم من الالتزام الذي قطعته على نفسها بموجب البيان الثلاثي بوقف جميع الأنشطة العسكرية ضد أذربيجان وسحب قواتها من أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً. وفي غضون يوم واحد، جرى القضاء على أكثر من 90 موقعا عسكريا للتشكيلات غير القانونية و 20 مركبة قتالية و 40 قطعة مدفعية من عيارات مختلفة و 30 قذيفة هاون وستة نظم حربية كهرمغناطيسية ونظامين صاروخيين مضادين للطائرات.

وكانت تدابير أذربيجان لمكافحة الإرهاب محدودة ومتناسبة مع التهديد الذي تتعرض له سيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن سلامة مواطنينا ورفاههم.

ولم تزل أذربيجان تعلن، بما في ذلك من خلال الاتصالات مع المحاورين الدوليين، أن تدابير مكافحة الإرهاب ستتوقف فوراً حالما وافقت أرمينيا والنظام العميل التابع لها في أراضي أذربيجان على إلقاء السلاح وتفكيك هياكله غير القانونية.

وقد حصل ذلك في 20 أيلول/سبتمبر 2023، عندما جرى تأكيد قبول الشروط المذكورة أعلاه من خلال قيادة وحدة حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي. ونتيجة لذلك، أوقفت التدابير المحلية لمكافحة الإرهاب اعتباراً من الساعة 13:00 بتوقيت باكو.

وأتفق أيضاً على أن تناقش المسائل المتصلة بإعادة إدماج السكان من أصل أرمني في أذربيجان، بما في ذلك حقوقهم وأمنهم في إطار دستور جمهورية أذربيجان، مباشرة بين ممثليهم والسلطات الأذربيجانية المركزية. ومن المقرر عقد أول تلك الاجتماعات في 21 أيلول/سبتمبر 2023 في مدينة يفلاخ بأذربيجان.

وقد حققت تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها أذربيجان الأهداف المحددة. وسيكفل ذلك من حيث الأساس استعادة سيادة القانون والنظام العام في المنطقة المتضررة، وسيخفف عن السكان المدنيين القيود غير القانونية وغير المشروعة التي فرضتها الطغمة الإجرامية التي نصبها أرمينيا فيما يتعلق بتسليم السلع والخدمات الأساسية الأخرى، فضلاً عن حرية تنقلهم.

وكما أعلن في عدة مناسبات، فإن جمهورية أذربيجان تضمن لجميع السكان المدنيين جميع الحقوق والحريات المكرسة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع.

إن نزع السلاح الكامل في أقرب وقت ممكن وسحب جميع التشكيلات المسلحة غير القانونية وتفكيك النظام العميل غير القانوني تلك هي مفاتيح تهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار مجد بين ممثلي الحكومة المركزية والسكان الأرمن المحليين بشأن مسائل إعادة إدماجهم في الإطار الدستوري لأذربيجان كمواطنين أسوة بغيرهم.

وأذربيجان مصممة على توفير جميع الحقوق والحريات على النحو الذي يكفله دستورها والآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع. ويشمل ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية.

وفي هذا السياق، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يدرك المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن، إدراكاً كافياً المخاطر والتهديدات المرتبطة بأعمال أرمينيا المدمرة، وأن يقاوم بحزم محاولات أرمينيا الوقحة استغلال مجلس الأمن لتبويض أفعالها غير المشروعة دولياً.

وفي إطار هذا الإدراك، تتوقع أذربيجان على نحو مشروع أن يبعث المجتمع الدولي بما يكفي من الرسائل إلى أرمينيا بغية إقناع هذا البلد بعكس مساره الذي يقوض الأمن والاستقرار الإقليميين.

وفي الوقت الذي يبدأ فيه التنفيذ العملي لعملية نزع السلاح والتجريد من السلاح في الميدان، المقترنة بحوار مباشر بين السكان الأرمن والمسؤولين الأذربيجانيين المركزيين، ينبغي أن يكون نظر المجتمع الدولي في الحالة متوافقاً مع الحقائق القائمة كيما يكون مهماً ومفيداً.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن وعرضها على أنظار أعضاء المجلس.

(توقيع) جيجون بيراموف

---